الدرس (01): مدخل إلى ترجمة المصطلح

بحكم التطور الذي بلغه العصر، اشتدت الحاجة لاستحداث مصطلحات من شأنها مسايرة هذا التحول المعرفي، إلا أن الترجمة قد لعبت دورا بارزا في نقل المعارف مرورا بمعالجة مصطلحاتها، فلا نكاد نتصور ترجمة للمعرفة بمعزل عن ترجمة مصطلحاتها.

الترجمة من المفهوم إلى الممارسة:

بالنظر إلى التعدد اللغوي، وما يتصل به من تنوع ثقافي اشتدت الحاجة إلى ممارسة الترجمة لنقل مختلف المعارف والفنون، ولضبط مفهوم هذه الممارسة؛ «نأخذ كلمة "ترجمة" بالمعنى الدقيق الذي يعني نقل رسالة لسانية من لغة إلى أخرى»[1].

ومن الكتاب الأوائل الذين اجتهدوا في التنظير للترجمة؛ الكاتب الفرنسي "إتيين دوليه" (1509-1546)؛ حيث نشر في عام 1540 ملخصا عن مبادئ الترجمة بعنوان "الطريقة الأفضل للترجمة من لغة إلى أخرى" (La manière de bien traduire d'une langue en autre)؛ حيث حدد عمل المترجم بخمسة مبادئ؛ هي[2]:

1- المترجم مطالب بالفهم التام للمعنى الموجود في النص الأصلي، وكذلك المغزى المراد منه، كما أنه مضطر لتقديم التوضيحات الضرورية لكل ما هو غامض في هذا النص.

2- يجب أن يكون المترجم عارفا باللغتين؛ الأصل التي ينقل منها، والهدف التي ينقل إليها، وهي المعرفة تشمل اللغة وعلومها المختلفة.

3- يجب أن يتجنب المترجم ترجمة الكلمة بالكلمة؛ لأنها تضر بالمعنى وتجعل النص الهدف (المترجم) أكثر بعدا عن النص الأصلي.

4- الاجتهاد في توظيف الصيغ الكلامية الأكثر شيوعا وتداولا حتى تكون الترجمة أفضل وقعا لدى المتلقي.

---

[1]- بول ريكور، عن الترجمة، تر. حسين خمري، الدار العربية للعلوم ناشرون – لبنان، منشورات الاختلاف – الجزائر، ط1، 2008، ص31.

[2]- ينظر: سوزان باسنت، دراسات الترجمة، تر. فؤاد عبد المطلب، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2012، ص83-84.

5- يجب أن يُخضع المترجم عمله إلى اختيار الكلمات أولا، ثم ترتيبها ثانيا بما يضمن تكوين عبارات صحيحة في نسقها ونبرتها.

بعد ذلك أعاد "جورج تشابمان" (1559-1634) صياغة أفكار "دوليه" بتوسع أكبر في كتابه "رسالة إلى القارئ"؛ حيث أكد على وجوب احترام المترجم لشروط الترجمة التي سبق ذكرها؛ وأشار إلى أن إتقان النقل من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف مرتبط بمدى احترامها؛ وقد لخصها في[1]:

1- تجنب الترجمة كلمة بكلمة؛ فهي ترجمة حرفية تنحرف بالنص الأصلي عن معانيه مهما حاولت الاقتراب منها.

2- السعي لبلوغ روح النص الأصلي؛ والمقصود بروح النص معناه وأفكاره الجزئية والعامة.

3- تجنب التوسع والإسهاب في ترجمة النص الأصلي، بوضع الحواشي والهوامش على سبيل التوضيح متى دعت الضرورة إلى ذلك.

وتنسب أول دراسة إنجليزية منهجية للترجمة لـ "ألكسندر فريزر تيتلر" بعنوان "مقال عن مبادئ الترجمة" الصادرة في عام 1797؛ حيث راح ينظر في الترجمة إلى النص من وجهة نظر القارئ أو المتلقي للنص المترجم؛ وقد اقترح مجموعة من المبادئ أو القواعد التي اعتبرها قوانين للترجمة الجيدة؛ متمثلة في[2]:

1- الترجمة الجيدة تنقل جميع أفكار النص الأصلي نقلا تاما.

2- يتفق أسلوب الكتابة وطرائقها في النص المترجم مع أسلوب الكتابة وطرائقها في النص الأصلي.

3- تتصف الترجمة الجيدة باليسر والوضوح الذي يتصف به النص الأصلي.

اختلفت أساليب الترجمة من مترجم لآخر شأنهم في ذلك شأن الكتّاب والمبدعين، وهذا الاختلاف لا يمكن ردّه إلى عدم الاتفاق حول تنظير محدد للترجمة، بل لاختلاف المترجمين أنفسهم، غير أن الترجمة عموما لم تخرج عن مذهبين اثنين؛ أحدهما الترجمة الحرفية، والآخر الترجمة الحرة[3]:

[1]- ينظر: سوزان باسنت، دراسات الترجمة، ص84-85.

[2]- ينظر: محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة – مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، الشركة المرية العالمية للنشر- لونجمان، مصر، ط1، 2003، ص34.

[3]- ينظر: نفسه، ص26.

1- مذهب الترجمة الحرفية: وهو ما يعرف بمذهب ترجمة الألفاظ، أو ترجمة الكلمة بالكلمة التي تماثلها أو ترادفها (word-for-word).

2- مذهب الترجمة الحرة: وهو ما يعرف بمذهب ترجمة المعاني، أو ترجمة المعنى بالمعنى الذي يماثله (sense-for-sense).

أما من حيث الممارسة، واشتغال المترجم بعمله فإنه يعالج النص الأصلي معالجة تنزاح إلى اللفظ تارة، أو إلى المعنى تارة أخرى، وقد لا تلتفت لا إلى اللفظ ولا إلى المعنى، وتبقى المسألة نسبية في الحالات المذكورة، وبالنظر إلى ذلك يمكن أن تنقسم الترجمة إلى ثلاثة أقسام؛ هي[1]:

1- **النقل الحرفي** (métaphrase)؛ والمقصود بهذا النوع من الترجمة نقل الكلمة بالكلمة، والجملة بالجملة على سبيل الترجمة الحرفية.

2- **النقل بتصرف** (paraphrase)؛ والمقصود بهذا النوع من الترجمة أن يركز المترجم على أسلوب الكاتب، ويتبع خطاه في الترجمة له، لكنه لا يتقيد بألفاظه التقيد الصارم الذي يلزم نفسه به في تتبعه للمعنى؛ حيث يضطر لتغيير عبارات كاملة طلبا لبلوغ المعنى المقصود، وهو ما عُرف بالترجمة الأمينة أو ترجمة المعنى.

3- **المحاكاة** (imitation) والمقصود بهذا النوع من الترجمة عدم التقيد باللفظ ولا بالمعنى، فيكون المترجم أكثر تحررا في ترجمته، ويكون عمله أقرب ما يكون للاقتباس، أو الاستلهام، أو إعادة الصياغة، أو التطويع.

فوائد الترجمة:

تساهم الترجمة في دفع وتيرة التفاعل الثقافي على الصعيد الدولي؛ حيث تقوم بإثراء الثقافة المستقبلة بمختلف العلوم والمعارف؛ وهي لا تكتفي بذلك بل تعمد إلى تطوير اللغة المستقبلة بإضافة مجموعة من المصطلحات والأفكار المستحدثة؛ «فالترجمة ليست نقلا بسيطا للنص، أو مرآة عاكسة له، أو استنساخا محضا لمضمونه، وإنما هي إعادة إنتاج للنص وتجديده وتحويله وتطويره حسب قدرات المترجم؛ لأنها ترتبط بفهم المترجم للنص وتأويله له وتطويعه اللغة المتلقية لاستيعاب مفاهيم النص ودلالاته»[2].

[1]- ينظر: محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة – مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، ص32.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط2، 2019، ص177.

والترجمة تعيد إنتاج النص الأصلي بما تكسبه من تخريج جديد في اللغة المنقول إليها، حسب مهارات المترجم، وإبداعه في الحفاظ على المعنى والاستثمار الجيد لمفردات اللغة وتراكيبها؛ ولهذا كانت الترجمة تفسيرا للنص وتأويلا له، وهذا بعيد كل البعد عن النقل الحرفي.

وما يجعل الترجمة تعتمد أكثر على الفهم ثم التأويل أنها تخلق نوعا من المحاورة لدى المترجم؛ «فالترجمة عملية حوار بين المؤلف الذي أنتج النص الأصلي وبين المترجم الذي يعيد إنتاجه على الرغم من بعد الشقة الزمانية أو المكانية بينهما، والترجمة كذلك عملية حوار بين لغتين بالإضافة إلى كونها حوارا بين ثقافتين، يؤدي كل حوار فعال إلى تغيير وتبديل وتعديل في مواقف المتحاورين، ولهذا ينتج عن حوار الترجمة بين لغتين، تغيير في مفاهيم اللغة المنقول منها، وتطوير اللغة المنقول إليها، في مفرداتها وتراكيبها ودلالاتها وأساليبها، بالإضافة إلى استيعابها مفاهيم جديدة»[1].

ويمكن تحديد عناصر الحوار على مستوى الترجمة في الحوار بين المؤلف والمترجم، والحوار بين لغتين، والحوار بين ثقافتين، ولا يكون هذا الحوار ناجحا إلى إذا انعكس إيجابا على المواقف والأفكار، والمفاهيم؛ حيث يضفي عليها التعديل والتطوير المطلوب.

المصطلح بين المفهوم والوظيفة:

المصطلحات مفاتيح العلوم، وهي تساعد على تيسير نقل المعرفة، وكذا الاستفادة منها في مختلف المجالات، و«إذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعدّ مفتاحه، فقد هذا العلم مسوّغه، وتعطّلت وظيفته، ومن هنا كان لابد من تحديد الألفاظ والمفهومات؛ لأن مثل هذا التحديد هو المنطلق الأول للتفكير العلمي»[2].

المصطلح ما اصطلح عليه، ثم اتصل بمدلوله واختص به، وقد ذكره ابراهيم السامرائي فقال: «تطلق كلمة "مصطلح" في أوساط الناس اليوم ليراد بها المعنى الذي تعارفوا عليه، واتفقوا عليه في استعمالهم اللغوي الخاص أو في أعرافهم الاجتماعية، وعاداتهم السائدة، وتساعد الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية على أن تحمل كلمة ما معنى غير الذي وضعت له في أصل اللغة التي تنتمي إليها، ويسير هذا المعنى الجديد بين الناس حتى

[1]– علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص177.

[2]– محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي، دار الشرق العربي، لبنان، 2010، ص7.

يصبح في استعمالهم اليومي شيئا مألوفا يُنسى معه ذلك المعنى اللغوي الأساسي أو يكاد، وهذا المعنى الجديد هو ما نقصده عندما نقول "المعنى الاصطلاحي"»[1].

يمكن القول أن المصطلح يمر بدورة حياة؛ حيث يتم التعارف عليه والاتفاق بشأن دلالته على مدلول معين، ثم تتغير دلالته بحكم تغير الظروف الإنسانية التي أنتجته أول مرة، ويشير السامرائي إلى ذلك مؤكدا وجود معنيين في هذه الدورة؛ المعنى الأول؛ وهو المعنى اللغوي، والمعنى الثاني؛ وهو المعنى الاصطلاحي.

والمصطلحات في سياق هذه الدورة تكتسب دلالات جديدة تفرضها الظروف الإنسانية، ودخول المصطلح بمعناه الجديد حيز الاستعمال اللغوي مرهون بالاتفاق؛ ذلك أن «المصطلح عرف يتفق عليه جماعة، فإذا ما شاع أصبح علامة على ما يدل عليه، وهذا ما سارت عليه جميع اللغات»[2].

وهذا الاتفاق شرط ضروري لأنه يمنح المصطلح دلالته في الاستعمال المتبادل داخل اللغة؛ ولهذا كان «الأساس في المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤديا المعنى الذي يريده الواضعون ولم ير العرب الأوائل بأسا في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل»[3].

ولا يقتصر الأمر مبدئيا على الاتفاق الاصطلاحي للجماعة المتخصصة، بل هناك شروط أخرى لابد من توفرها في الاصطلاح تتعلق بتحديد المعنى، وضبط الدلالة، ولهذا يمكن مراعاة مجموعة من الشروط في إطلاق المصطلح العلمي، نجملها في القول[4]:

1- اتفاق العلماء حول الدلالة الاصطلاحية على معنى محدد من المعاني العلمية.

2- اختلاف الدلالة الجديدة للمصطلح عن دلالته اللغوية الأولى.

3- وجود علاقة تناسب أو تقارب بين المدلول الجديد للمصطلح وداله اللغوي.

4- الاكتفاء بالمصطلح الواحد للدلالة على معنى علمي واحد.

---

[1]- إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1990، ص8.

[2]- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، العراق، 2006، ص7.

[3]- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص13.

[4]- ينظر: نفسه، ص9.

وبالنظر إلى هذه الشروط نستنتج أن الاصطلاح عملية معقدة لاتصالها بالمعنى أولا، وبالاتفاق على التداول ثانيا، وهو أمر يتجاوز قدرات الفرد إلى الجماعات المتخصصة؛ مثل المجامع والهيئات العلمية التي تخضع في عملها لبرامج، ونظريات وخطط تطبيقية.

ولعل ما يحمل وضع المصطلح على وجود صعوبات كثيرة يواجهها أهل الاختصاص أن «المصطلح بمثابة لغة داخل لغة إلا أنه يتميز عن لغة المتن بأنه لغة خاصة جدا، يعبر هو دون أن يقبل التأويل، وتنساق هي فقط في فلك ما يخصصه من معرفة، يحدد المصطلح حيز المفهوم، وتعبر هي عن مساحة الفهم، وانطلاقا من هذه الشخصية الصارمة التي فرضها المصطلح على كل المعارف تولدت عقدة المصطلح في الثقافة العربية»[1].

معنى ذلك أن هناك اللغة العامة، وهي اللغة النظام، في حين يمثل المصطلح الجزء المتضمن في هذه اللغة، وهو يشكل بدوره نظاما خاصا به، وبهذا يمثل المصطلح لغة داخل اللغة، ونظاما داخل النظام، وتكون العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، تحت توصيف الخصوص في مقابل العموم.

ويستمد المصطلح أهميته من أدائه لثلاث وظائف حضارية؛ متمثلة في[2]:

أ– وظيفة الفكر: المصطلح يقوم بإنتاج المعرفة ونقلها في مختلف المجالات (مادية، وإنسانية، واجتماعية).

ب–وظيفة اللغة: يستمد المصطلح نظامه من اللغة؛ التي يعبر بها عن الحضارة التي يتحدث بلسانها.

ج–وظيفة القيم: يحمل المصطلح قيم ضمنية أو صريحة، بالإضافة إلى القيم المعرفية.

ويفترض بالترجمة أن تأخذ في اعتبارها هذه الوظائف، فتعمل على تقديم مقابلات مصطلحية لا تقل كفاءة في أداء هذه الوظائف، فضلا عن تجنب إشكالية التعدد المصطلحي وما يترتب عنها من تشويش وارتباك معرفي؛ حيث نجد للمصطلح الواحد أكثر من مقابل لغوي.

[1]– عبد الحميد ختالة، تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي، مجلة مقاليد، جامعة ورقلة، ع2، ص122.

[2]– ينظر: لحسن دحو، كاريزما المصطلح النقدي العربي – تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع7، 2011، ص214.